

مشهد ميداني

الغوطة تشتعل في اشتباكات «الإخوة» ...والجيش يتقدم في محيط حقل شاعر



سكّلت مجموعات مسلحة «الجبهة الشمالية» استعداداً لـ «معركة حلب» (الأناضول)

بين الجيش ومسلحي «النصرة» بعد أن هاجمت الأخيرة إحدى النقاط العسكرية في المنطقة. بالتوازي، عُقد اجتماع ضمّ 14 فصيلاً عسكرياً، من حلب وإدلب وريف اللاذقية، لمناقشة «مشروع تشكيل الجبهة الشمالية»، استعداداً لـ «معركة حلب». ومن المشاركين في الاجتماع «تجمع فاستقم كما أمرت»، و«جيش الإسلام»، و«الجبهة الشامية»، و«لواء الحرية الإسلامي»، و«الفرقة 16 مشاة»، و«الفرقة الأولى ساحلية»، و«الفرقة الثانية ساحلية»، و«جيش المجاهدين»، في حين تغيب كل من «جيش النصر»، و«فيلق الشام»، و«حركة أحرار الشام»، وفصائل أخرى، عن الاجتماع. أما في الريف الشمالي، فقد أعلن الكادر الطبي في «المشفى الأهلي» في مدينة أعزاز «توقفه عن العمل حتى إشعار آخر وتأمين الحماية الكاملة له»، وذلك بعد اختطاف بعض عامليه، فجر أمس، على أيدي عددٍ من المسلحين.

وفي جنوبي الحسكة، تستمر المواجهات العنيفة جنوبي مدينة الشدادي بين «داعش» و«قوات سوريا الديمقراطية»، حيث وقع مسلحو «قسد» في كمين لـ «داعش»، في قرية البوسلمان، أدى إلى مقتل عددٍ منهم، في وقت هاجمت فيه «قسد» نقاط «داعش» في محيط قرية عناد، جنوب غرب الشدادي. وفي سياق منفصل، صدّ الجيش هجوماً لمسلحي «داعش» في قرية الجفرة، في ريف دير الزور الشرقي، وهجوماً آخر باتجاه دوار البانوراما، جنوبي غربي مدينة دير الزور، موقعاً عدداً من القتلى والجرحى في صفوفهم.

(الأخبار)

في غضون ذلك، استعاد الجيش السوري سيطرته على تل الصوان، ليشرف بذلك على الطريق الواصل بين مفرق عقيربات وحقل شاعر، بعد أن سيطر، أيضاً، على تلة زملة المهر، ومفرق عقيربات، في محيط حقل شاعر، في ريف حمص الشرقي، بعد مواجهات عنيفة ضد مسلحي تنظيم «داعش». كذلك، دارت وائل علوان، إلى أن «الجيش رمى جميع المبادرات وجهود المصلحين وراء ظهره».

بدوره، لم يعلّق «جيش الإسلام» على الاشتباكات، غير أن المتحدث باسم هيئة أركانه، حمزة بيرقدار، لفت إلى أن «دعوى محاصرة جيش الإسلام للواء 18 افتراء باطل، فالفيلق وحلفاؤه من النصرة وجيش الفسطاط يحاصرون 5 ألوية للجيش، وما زالوا يختطفون عدداً كبيراً من المجاهدين».

أما «المركز» المعارض فقد أعلن مقتل 14 مدنياً وما لا يقل عن 450 مسلحاً من «جيش الإسلام» و«فيلق الرحمن» و«جبهة النصرة»، وبقية فصائل «جيش الفسطاط»، خلال المعارك الدائرة في الغوطة منذ أواخر الشهر الماضي.

تقدّم الجيش السوري في خان الشيوخ ريف، دمشق

(الأخبار)

لم تثبت «هدنة» الغوطة بين مسلحي «جيش الإسلام» و«فيلق الرحمن» أكثر من أسبوع، «امتلاك الإخوة» عاد مع دخول الأتوك لبلدة حديرا. في حين سجّل الجيش السوري تقدماً على جبهة خان الشيوخ جنوب دمشق، واقترب من حقل شاعر، شرق حمص.

رغم «الهدنة» المعلنة بين طرفي القتال، في غوطة دمشق الشرقية، «جيش الإسلام» و«فيلق الرحمن»، إلا أن الأول خرّقها، أمس، ليعيد الاقتتال المسلح إلى واجهة المشهد الميداني للغوطة. أما في ريف حمص الشرقي، فقد حقق الجيش السوري تقدماً ميدانياً جديداً، ليقترب من حقل شاعر، بعد مواجهات مع مسلحي «داعش». وهاجمت وحدات الجيش السوري نقاط مسلحي «جبهة النصرة» وحلفائها في بلدة خان الشيوخ، في ريف دمشق الجنوبي الغربي، في عملية عسكرية هدفها السيطرة على نقاط المسلحين. وتقدّمت القوات من محوري الحمازة - فيلة سلوم، ومعمل الأدوية، غربي البلدة، وأسفر التقدّم عن سيطرة القوات على عشر كتل من الأبنية، وتدمير البنتين، وإيقاع عددٍ من القتلى والجرحى في صفوف المسلحين. واستمرت الاشتباكات بين الطرفين، حتى وقت متأخر من ليل أمس، في وقت بدأت فيه الوحدات هجوماً موازياً آخر من الناحية الجنوبية لمدينة داريا، في غوطة دمشق الغربية، وسط استهداف جوي ومدفعي لنقاط

موسكو تنفي بناء قاعدة في تدمر

نفى موسكو ما نشرته وكالة «أسوشيتد برس» عن «بناء قاعدة روسية في مدينة تدمر». وأكد المتحدث باسم وزارة الدفاع، إيغور كوناشينكوف، أنه «لم يكن ولن يكون هناك أي قواعد روسية جديدة على أراضي تدمر السورية»، مشيراً إلى أن «الذي يظهر على صور الأقمار الصناعية لليونيسكو في المنطقة، التي نشرتها وكالة أسوشيتد برس، هو معسكر مؤقت لمركز إزالة الألغام التابع للقوات المسلحة الروسية، الذي عمل على إزالة الألغام من الجزء التاريخي من تدمر في وقت سابق». وشدد على التنسيق مع وزارة الثقافة السورية، وغيرها من الجهات المعنية، بشأن إقامة المعسكر المؤقت. وكانت وكالة «أسوشيتد برس»، الأميركية، قد أشارت في وقت سابق إلى معلومات عن بناء الجيش الروسي قاعدة عسكرية جديدة في تدمر، حيث نشرت الوكالة صوراً لأقمار صناعية تحدد فيها موقع المعسكر الروسي المجاور للمدينة الأثرية.

البلاد». وأشار للصحافيين، بعد الاجتماع، إلى أن المملكة تعتقد أنه «كان ينبغي الانتقال إلى خطة بديلة منذ فترة طويلة». بدوره، لفت وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير إلى إن الولايات المتحدة وروسيا ستساعدان في تحديد المسؤول عن انتهاك وقف القتال. وقال للصحافيين عقب المؤتمر إن المحادثات «أجازت إسقاط المساعدات جواً لتحسين الوضع الإنساني».

وفد الرياض يعلّق مشاركته في المحادثات

إلى «أنصار الله» وحزب صالح) للجنوح للسلام، فالأمر لا يحتاج مزيداً من المماطلة والتسويف والتعقيد».

وكان وفد الرياض قد طرح قبل انسحابه أمس من الجلسة الصباحية، اسم اللواء علي محسن الأحمر ليرأس اللجنة العسكرية المقترحة في المرحلة الانتقالية. وعذ الطرف الآخر هذا الطرح مستفزاً، بما أن الأحمر الذي عينه هادي قبل أشهر قليلة نائباً له، اسم مرفوض تماماً بالنسبة إلى حركة «أنصار الله»، على خلفية تاريخ من الصراع بين الطرفين. وأعلن وفد صنعاء رفضه القاطع لهذا الطرح، موضحاً أنه «يعكس رغبة واضحة في تعطيل المسار التفاوضي تهرباً من التزام الضمانات السياسية المطلوبة، التي يفترض التوافق عليها كجزء من الإطار العام لأي اتفاق ممكن». وبعد ردّ الوفد على اقتراح اسم الأحمر، بارز وفد الرياض إلى مغادرة القاعة، قبل أن يعلن تعليق المشاركة في المحادثات. وكانت الجلسة مخصصة لمواصلة النقاش حول التصورات المقترحة من الطرفين بشأن السلطة الانتقالية، بما فيها الرئاسة والحكومة واللجان الأمنية والعسكرية ومهام كل منها، وكيفية تشكيلها إضافة إلى المدة الزمنية المخصصة لعملها خلال الفترة الانتقالية.

(الأخبار، الأناضول)

القرارات الأممية، والمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني». وأضاف خلال لقائه في الرياض بالمبعوث الخاص للمملكة المتحدة إلى اليمن آلن دنكن، «إنه إذا ما وجدت التية الصادقة لدى الانقلابيين (في إشارة

طرح وفد الرياض علي محسن الأحمر لرئاسة اللجنة العسكرية



بقصدها هي قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، والمبادرة الخليجية واليئة التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، مع العلم بأن الطرف الآخر أبدى استعداده للاستناد إلى هذه المرجعيات، ما عدا المبادرة الخليجية، إلا أنه يطالب بتشكيل سلطة انتقالية تتولى تنفيذ الاتفاقات والقرارات المتوقعة.

واشترط الوفد لعودته إلى طاولة المشاورات مجدداً «الاعتراف الكامل بشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، والتزام أجندة مشاورات ببال التي انعقدت في سويسرا منتصف شهر كانون الثاني الماضي وتنص على الإفراج عن المعتقلين، والنقاط الخمس التي أعلنتها المبعوث الأممي كجدول أعمال للمشاورات الحالية». وتنص النقاط الخمس التي ذكرها وفد الرياض على «انسحاب الحوثيين وقوات صالح (قوات الجيش) من المدن التي سيطرت عليها منذ الربع الأخير من عام 2014، وبينها العاصمة صنعاء، وتسليم الأسلحة الثقيلة للدولة، واستعادة مؤسسات الدولة، ومعالجة ملف المحتجزين السياسيين والمختطفين والأسرى، والبحث في خطوات استئناف العملية السياسية».

وفي وقت سابق أمس، وقبل صدور بيان وفد الرياض، قال هادي إن «خيارات السلام في بلاده واضحة، ومرجعياته محددة من خلال

علّق الوفد الموالي للرياض مشاركته في جلسات التفاوض في الكويت إلى أجل غير مسمى، في خطوة تهدد بانتهاء المحادثات واستئناف الحرب، خصوصاً إذا ما توافقت مع انهيار التفاهات السابقة، وفي مقدمتها وقف إطلاق النار.

وبعد خمسة أسابيع من انطلاق اللقاءات التي اتسمت بالمراوحة والتعثّر واستمرار التباعد بين الطرفين في قضايا جوهرية، أعلن وفد الرياض الانسحاب من المشاورات من دون تحديد إذا ما كان سيعود إلى العاصمة السعودية. ومن المتوقع أن تجري مفاوضات دبلوماسية، ولا سيما من قبل مبعوث الأمم المتحدة ومسؤولين كويتيين، لاستئناف المشاورات، ولا سيما أنها المرة الثانية التي يعلّق فيها وفد الرياض مشاركته. وإذا كانت الإرادة الإقليمية والدولية لا تزال متمسكة بضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي ينهي الحرب في اليمن، فمن المتوقع أن يعود وفد الرياض إلى الجلسات، أملاً بتذليل القضايا الخلافية الأساسية بين الطرفين.

وقال وفد حكومة الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي، في بيان، إن انسحابه جاء احتجاجاً على «عدم التزام وفد الحوثيين وحزب الرئيس السابق علي عبد الله صالح، أسس المشاورات ومرجعياتها».

العامة في مجال التحويلات المالية. من جهته، أكد الخبير الاقتصادي وضاح المودع لـ «الأخبار»، أن السبب الرئيسي لارتفاع الدولار أمام العملة الوطنية هو الحصار الذي مارسه السعودية على البنوك التجارية اليمنية، إذ كانت هذه ترحل منذ سنوات حوالات المغتربين اليمنيين وغالبيتها بالريال السعودي، لكون أكثر المغتربين في السعودية. وكانت البنوك ترحل العملة السعودية الفائضة بشكل يومي تقريباً إلى البحرين. ولكن منذ بدء الحرب تم منع ترحيل العملة السعودية إلى البحرين، حيث تتولى البنوك نقلها إلى السعودية وتحويلها إلى الدولار، ومن ثم تقف في حسابات البنوك التجارية اليمنية في البنوك الدولية. وأضاف المودع أن البنوك المحلية لم تستطع منذ بدء الحرب ترحيل مليار ونصف مليار ريال سعودي إلى البحرين. وبعد محاولات عدة، تم ترحيل نحو 330 مليون ريال سعودي كدفعة أولى في 18 آذار الماضي، إلا أن المبلغ أوقف في البنوك البحرينية بعدما تلقت هذه البنوك معلومات باحتجاز المبلغ من قبل السلطات السعودية ومصادرتها في حال وصولها. وأكد المودع أن تلك الحادثة أشارت حالة من الخوف في أوساط الصرافين والتجار في ظل ارتفاع الطلب على الدولار في السوق قبل رمضان.